

إلى السادة المساهمين المحترمين الشركة الوطنية للبناء والتسويق الرياض، المملكة العربية السعودية

التقرير حول الإفصاح المقدم من مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات نص المادة ٧١ من نظام الشركات.

لقد تم تكييفنا من قبل الشركة الوطنية للبناء والتسويق ("الشركة") لتنفيذ ارتباط تأكيد محدود على النحو المحدد في المعايير الدولية لارتباطات التأكيد المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("ارتباط تأكيد محدود") لبيان ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن موضوع التأكيد المفصل أدناه ("الموضوع") لم يتم إعداده وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة ("الضوابط المنطبقة") أدناه.

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود يتعلق بالإفصاح المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق ("الإفصاح") كما أعدته الإدارة وفقاً للمادة ٧١ من نظام الشركات والمقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للبناء والتسويق ("الشركة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

يبين الإفصاح المعاملات مع الجهات ذات العلاقة والتي لدى عضو مجلس الإدارة علاقة فيها والتأكد على ما إذا كان للعضو أي مصلحة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في المعاملات أو العقود التي تتم للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

الضوابط المنطبقة

الضوابط المنطبقة المتعلقة بهذا الارتباط هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

مسؤولية المكلفين عن الحوكمة والإدارة

إن المكلفين بالحوكمة وإدارة الشركة مسؤولون عن اعداد وعرض موضوع التأكيد بالشكل الصحيح وفقاً للضوابط المنطبقة، كما أنهم مسؤولين عن اختيار الطرق المستخدمة في الضوابط المنطبقة. إضافة إلى ذلك، إن المكلفين عن الحوكمة وإدارة الشركة مسؤولين عن تصميم ووضع أنظمة الرقابة الداخلية والمحافظة على تطبيقها والمتعلقة بإعداد وعرض موضوع الارتباط بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ واختيار وتطبيق الضوابط المناسبة والاحتفاظ بسجلات مناسبة وإعداد تقديرات معقولة حسب الظروف.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود حول موضوع الارتباط بناءً على ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠: "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" ووفقاً للشروط المتفق عليها مع إدارة الشركة حول هذا الارتباط استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها.

تم تصميم إجراءنا بهدف الحصول على مستوى محدود من التأكيد الذي يعتمد عليه استنتاجنا ولذلك فهي لا تقدم كافة الأدلة التي تكون مطلوبة لغرض تقديم مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات التي قمنا بها على تقديرنا بما في ذلك وجود مخاطر هامة في موضوع التأكيد، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. وحيث أننا قد أخذنا في الاعتبار فعالية الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ونطاق إجراءاتنا، فإن ارتباط التأكيد المحدود ليس مصمماً إلى تقديم تأكيد حول الرقابة الداخلية.

الاستقلالية وضبط الجودة

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، والتي تتعلق بارتباط التأكيد، وقد وقينا أيضاً بمسئولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لرقابة الجودة ١، وبالتالي تحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

الإجراءات

إن الإجراءات التي قمنا بها في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل في حجمها من ارتباط التأكيد المعقول. وبناء على ذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود يعد أقل بصورة جوهرية من التأكيد الذي يتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول.

وشملت إجراءاتنا، دون الحصر، على ما يلي:

- قمنا بالحصول على الإفصاح من قبل رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- راجعنا قرار مجلس الإدارة المتعلق بمعاملات الجهات ذات العلاقة بالشركة والذي يؤكد المصلحة المباشرة أو غير المباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة مع الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛ و
- قمنا بمقارنة المعاملات المذكورة في الإفصاح مع المعلومات المؤيدة للإيضاح رقم ٢٢ من الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

استنتاج التأكيد المحدود

وفقاً لإجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن الإفصاح لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمتطلبات نص المادة ٧١ من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

القيود على استخدام تقريرنا

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجاتنا، حصرياً بناءً على طلب إدارة الشركة، لمساعدة الشركة ورئيس مجلس إدارتها في الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى الجمعية العامة وفقاً للمادة ٧١ من نظام الشركات. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر، ولا يجوز توزيعه أو نقله أو الإشارة إليه من قبل أي طرف آخر غير وزارة التجارة وهيئة السوق المالية والمساهمين في الشركة، دون موافقتنا المسبقة.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون



طارق بن محمد العتيبي
محاسب قانوني
ترخيص رقم ٤٤٦

ذو القعدة
مايو هـ

الرياض في ١٨/١٠/١٤٤٧م

الموافق ٠٦/٠٤/٢٠٢٦م

المحترمين ،،

السادة / الجمعية العامة للمساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

بناءً على متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات والتي تتطلب أن يبلغ عضو مجلس الإدارة بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.

وعليه يود رئيس مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بأن عضو مجلس الإدارة المهندس/ محمد اقبال دعبول قد أبلغ أعضاء مجلس الإدارة بأنه يمتلك وله مصلحة في التعاملات التي تمت خلال عام ٢٠٢٥م التالية:

(٢,٦٤٧,٤١٥)	مصاريف مدفوعة بالنيابة	شركة إثراء القابضة
٤٨,٩٢١,٦٨٢	تمويل	
(٢٧٤,٣٠٤)	سدادات بالنيابة	
٩,٥٢٢,٧١٣	إيرادات	شركة الفايزية للتطوير العقاري
(٣٥,٦٨٦,٣٣١)	تمويل	
١٥,٥٢٦,٣٧٤	سدادات بالنيابة	
١٧,٨٣٧,٦٠٣	تمويل	الشركة الألمانية السعودية للصناعة
(١٧,١٦٦,٢٢٣)	سدادات بالنيابة	
٢,٢٩٩,١٠٥	الإيرادات	
(٩,٨٠٦,٤٠٠)	توزيعات أرباح	
٩,٠٨٠,٠٠٠	زيادة رأس المال	
٣٩,٣٣٥,٨٠٣	الإيرادات	شركة المدارس أضواء الهداية
(١٧٠,٠٠٠)	سدادات بالنيابة	

ونود الإفادة بأن المجلس قد اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة وتؤكد بأنه لا يوجد تفضيل للشركات المذكورة، وقد تبين بعد المراجعة أن التعامل معهم قد تم وفق السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة، كما تبين للمجلس عدم حصول أي أضرار على المساهمين بسبب هذا التعامل، وبعد الاطلاع على توصية الإدارة التنفيذية بخصوص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقد قرر المجلس بالتوصية للجمعية العامة للنظر في التعاملات ذات العلاقة الخاصة بعضو مجلس الإدارة المهندس/ محمد اقبال دعبول عن العام المالي ٢٠٢٥م.

وقد تم تعيين المحاسب القانوني للشركة لتقديم تقريرهم حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية ووفقاً للمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

ويقترح المجلس على جمعيتكم الموقرة الموافقة على هذه التعاملات.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام،

رئيس مجلس الإدارة

م. محمد اقبال دعبول


